أثر سورة البقرة في استنباط القاعدة النحوية

الكلمات المفتاحية: سورة البقرة، استنباط، القاعدة النحوية

البحث مستل من أطروحة دكتوراه

آية إحسان صادق أ. د. حسين إبراهيم مبارك

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

aya291992@gmail.com dr.hussain.almubark@gmail.com

الملخص

إنّ النحو علم مستنبط من كلام العرب، ولا بدّ للنحاة من شواهد يبنون عليها قواعدهم وأصولهم ثمّ يقيسون عليها، ولا شكّ أنّ القرآن الكريم بقراءاته، كان مادّتهم الأولى في التقعيد، لذلك لا تكاد تجد كتابًا نحويًا إلّا وكان للقرآن الكريم فيه نصيب كبير من الاستدلال، بدءً من كتاب سيبويه حتّى يومنا هذا، وكانت آيات سورة البقرة قد شكّلت جانبًا غنيًا من جوانب الاستدلال بها، متفاوتًا عند النحاة بين مكثرٍ ومقل، ثمّ راحوا يعضدون القاعدة النحوية بما سُمع من كلام العرب شعرًا ونثرًا، يستدلون به على إثبات أنّ القرآن الكريم جاء على سنن العرب في كلامها، وقد استنبط من سورة البقرة قواعد نحوية سنشير إلى بعضها بشيء من الإيجاز.

المقدمة

أمّا بعد حمد الله، والصلاة والسلام على رسوله وعلى أهل بيته، وأصحابه الأطهار.

فإنّ النحاة بدأوا مبكرين في وضع قواعد اللغة، وضبط أصولها، وكان هدفهم الأول في ذلك حماية النص القرآني من التحريف واللحن، ولا سيّما بعد دخول الاعاجم في الإسلام، وانتشار اللحن، عندئذٍ قاموا بوضع مؤلفات نحوية ضبطوا فيها قواعد اللغة، وكان القرآن الكريم المصدر الأول في تقعيد القاعدة النحوية، وكيف لا يكون كذلك وهو أفصح حجّة من كلام العرب، فقد دأب النحاة على الاعتماد عليه أولًا في استنباط القاعدة، وكانت القراءات القرآنية مصدرًا ثانيًا ـ بعد القرآن ـ في التأصيل والتقعيد.

ومع أنّ النحاة استدالوا بكلّ ما ورد في القرآن الكريم، غير أنّ سورة البقرة لها خصوصية في الاستدلال؛ بوصفها أطول سور القرآن، لذلك رأينا النحاة يعتمدون عليها كثيرًا في

مصنّفاتهم في وضع القاعدة النحوية والقياس عليها بما ورد من كلام العرب والقواعد النحوية المستنبطة من كلام العرب كثيرًا، وحسبي أن أشير إلى بعضٍ منها طلبًا للاختصار.

أولًا: العطف على الضمير المرفوع المُستتِر من غير توكيد ولا فاصل:

أجاز النُحاة والمفسّرون العطف على الضمير المستتر إذا أُكِّدَ أو فُصِلَ، وحجّتهم قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[سورة البقرة: من الآية: ٣٥]، فـ (زوجك) عُطِفت على الضمير المستتر في (اسكن)، وأكّده بـ (أنت)، وهذا هو مذهب سيبويه، قال في باب (ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه): ((أمّا ما يحسن ان يشركه المظهر فهو المُضمر المنصوب، وذلك قولك: رأيتُكَ وزيدًا، وزيدًا مُنطلقان، وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ الله، وأفعلُ وعبدُ الله. وزعم الخليل أنّ هذا إنّما قبُحَ من قبل أنْ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرًا يُغيّر الفعل عن حاله إذا بعُدَ منه، وإنّما حسُنت شركته المنصوب؛ لأنّه لا يغيّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يُضمر، فأشبه المظهر وصار منفصلًا عندهم بمنزلة المظهر، إذا كان الفعل لا يتغيّر عن حاله قبل أن يُضمر فيه.

وأمّا (فعلتُ) فإنّهم قد غيّروه عن حاله في الإظهار، أُسْكِنَت فيه اللام، فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا يُبنى له الفعل عن بنائه في الإظهار، حتّى صار كأنّه شيء في كلمة لا يفارقها كـ (ألف) (أعطيتُ).

فإن نعته حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، وقال الله (ﷻ): ﴿إِذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[سورة المائدة: من الآية: ٢٤]، و﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾، وذلك أنّك لمّا وصفته حسن الكلام حيث طوله، وأكّده كما قال: قد عملتُ أن لا تقول ذلك، فإن أخرجت لا قبح الرفع))[١].

ووافقهُ المُبرّد وحجّته أنّه إذا طال الكلام حسن حذف التوكيد[٢].

وعند النحاس أيضاً أن (أنت) توكيد للمضمر، وجوّز في غير القرآن على بعد القول: قُمْ وزيدٌ[٣].

ونقل السيرافي اجماع النحاة على أنّ شركة الظاهر للمضمر المنصوب، وهي عطف الظاهر المنصوب على المضمر المنصوب فهي جائزة مستحسنة في ذلك، أُكِّدَ الضمير أم لم يُؤكّد، وليس فيها علّة تمنع ذلك، وأمّا عطف الظاهر المرفوع على الضمير المرفّع المتّصل بالفعل، فنقل استقباح البصريين له؛ إلّا أن يؤكّد المضمر، أو يدخل بين المضمر وبين المعطوف عليه، كلام يكون عوضًا من التوكيد[٤].

وأوجب أبو علي الفارسيّ توكيد المستتر في اسم الفاعل، وذكر أنّ العطف على الضمير المرفوع الذي في اسم الفاعل وجب توكيده، وقاس على الآية الكريمة قولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ هو وعمرو[٥].

والتوكيد وإنْ لم يكن في طول هذه الفروق والفصول، فإنَّ فيه معنى ليس فيها، وهو تثبيته لمعنى الاسميّة للمضمر المتّصل، والذي قد فرّقه الفعل فمازجه، وصار كجزء منه، فضعفت عن العطف عليه، كما لا يجوز العطف على جزء من الفعل، فإذا وُكِّدَ وصار في حيّز الأسماء، ولحق بما يحسن العطف عليه بعد توكيده، كما حسن عليها[٦].

ونقل أبو البركات الأنباريّ عن الكوفيين أنّهم أجازوا العطف على الضمير المستتر من غير فاصل، ونقل من شواهدهم قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[سورة النجم: من الآية: ٦-٧]، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى)، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمّد (عليهما السلام)، بالأفق فدلّ على جوازه.

ومنه قول الشاعر[٧]:

قُلْتُ إذ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فعطف (زُهرٌ) على الضمير المرفوع في (أَقْبَلَتْ)، ومثّل له بقولهم (قمتُ وزيدٌ) معطوف على التاء في (قمت)[٨].

وهذا وهم منه (رحمه الله) فظاهر مذهب الكوفيين موافق لِما ذهب إليه البصريّون، وهذا ما صرّح به الفرّاء والطبريّ حينما فسّرا قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾[سورة النجم: من الآية: ٦-٧]، إذ ذكر أنّ الاسم أُضْمِرَ في (استوى)، وَرُدَّ عليه (هو)، وصرّحا بأنّ الكثير في كلام العرب، قولهم: استَوى هُوَ وأَبُوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأنّ في الفعل مضمرًا، وذكرا قوله تعالى: ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا﴾[سورة النجم: من الآية: ٦٧]، أنّ (الآباء) ردّت على المُضمر في (كُنّا)، إلّا أنّه حسن لما حيل بينهما بالتُراب، وتقدير الكلام عندهما: أئذَا كُنّا تُرابًا نَحْنُ وآباؤُنَا(٩).

والظاهر أنّ الأحسن والأرجح عند الكوفيّين، كما هو واضح من مذهب الفرّاء والطبري جواز العطف على المستتر بشرط الفصل بينهما بضمير، أو بغير ضمير، مع أنّ العطف على المستتر من غير فصل جائز عند الكوفيين، لكن الفصل هو المستحسن عندهم، غير أنّ أبا البركات الأنباريّ لم يُشِرْ إلى المذهب الذي استحسنه الكوفيون، وإنّما نُسِب إليهم ما جوّزه على القِلّة. والظاهر أنّه لا يوجد فرق بين مذهب سيبويه والفرّاء في توكيد الضمير المستتر، والذي يُفهم من كلام الفرّاء أنّ في كلام العرب الأكثر والمستحسن هو جواز العطف على الضمير المستتر بفاصل، والقليل هو عدم الفصل، وعدّه قُبحًا، قال في قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾[سورة المائدة: من الآية: ٢٤]، أنّه: ((تأكيد للفاعل المُضمر في (اذهب) بـ (أنت)، ولو ألقيت (أنت) فقيل: اِذْهَب وربُّكَ فقاتلا كان صوابًا؛ لأنّه في إحدى القراءتين(١٠)، في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾[الأعراف: ٢٧/٨]، بغير (هو)، ...، و(اِذهب أنت وربّك) أكثر في كلام العرب، وذلك أنّ المردود على الاسم المرفوع إنْ أضمر يُكره؛ لأنّ المرفوع خفي في الفعل، وليس كالمنصوب؛ لأنّ المنصوب يظهر، فتقول: ضَرَبْتُهُ وضرَبْتُكَ))(١١).

والخلاصة أنّه لا خلاف بين الفريقين في جواز العطف على الضمير من غير فاصل، كما هو واضح من نصوص الفرّاء والطبري، وأمّا الحجج التي ساقها الأنباريّ في إنصافه، فلم نجد لها أثرًا في مصنّفات الكوفيين.

وذهب ابن مالك وتبعه ابن هشام مذهبًا ثالثًا، فمنعا العطف على الضمير المستتر، سواء فصلَ فاصل أم لم يفصل، وعندهما أنّ (زوجك) ارتفعت بفعلٍ محذوف، أي (ولتسكن زوجك)، وحُذِفَ هذا الفعل لدلالة (اسكن) عليه، وجعلا منه قوله تعالى: ﴿لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ﴾[سورة طه: من الآية: ٥٨]، يكون التقدير: ولا تخلفُهُ أنت، وحجّتهما في ذلك أنّه يشترط في صحّة العطف صلاحيّة المعطوف لمباشرة العامل، ولا يصح في الآية أن يباشر (زوجك) فعل الأمر؛ لأنّ مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرًا، أمّا مرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلّم، فلا يصحّ هنا ان يقع الظاهر موضع المضمر، فلو كان بعد العاطف لا يصحّ أن يباشر العامل فإنّه يضمر له عامل يدلّ عليه قبل العاطف(١٢).

وهو مردود لتجويز النُحاة في نحو: (تقوم عائشةٌ وزيدٌ) مع أنّ (زيد) لا يمكن أن يُباشر العامل(١٣).

وكذا فإنّ الشيء قد يصحّ تبعًا، ولا يصح استقلالًا قد يُقال: يُغتَفَر في الثَوانِي، ما لا يُغتفَر في الأوائل، ومن ثمّ يصحّ العطف على الضمير المرفوع المستتر في الأمر والمضارع المبدوء بالنون، إضافةً إلى أنّ تقدير الفعل (لتسكن) فيهلا اجتماع حذف الفعل، وحذف لام الأمر، وذلك شاذ، فلا يحسن أن يُخرج التنزيل عليه(١٤).

والرأي الاقرب إلى الصواب ما ذهب إليه جمهور النُحاة، وفي طليعتهم سيبويه، وهو جواز العطف على الضمير المرفوع المستتر إذا أُكِّدَ أو فُصِلَ؛ لأنّه الرأي المُجمع عليه عند الفريقين، وبه ورد التنزيل، وما ذهب إليه ابنا مالك وهشام، مردود عند جمهور العلماء؛ لأنّ فيه تقدير وتوجيه الجمهور لا يحتاج إلى التقدير، وما لا يحتاج إلى التقدير أولى بالأخذ ممّا يحتاج إلى تقدير(١٥).

ثانيًا: وُرُود الاستثناء المُفرّغ في الكلام الموجب:

لا شكّ أنّ الأصل في القواعد النحويّة أن تسير خلف النصّ القرآني وليس العكس، غير أنّ الذي فعله النُحاة أنّهم وضعوا قواعدهم، وراحوا يأوّلون ما ظاهره مخالفًا لقواعدهم، أي: بنوها على الكثير الشائع(١٦).

لذلك فإنّ النُحاة أجمعوا على أنّ الاستثناء المفرّغ ينبغي ما لا يقع إلّا في سياق النفي وشبهه، وفي هذا يقول ابن عصفور: ((ولا يجوز التفريغ مع الإيجاب والاستثناء من محذوف، إذا كان ذلك يؤدّي إلى حذف عمدة لا يجوز حذفها، فلا تقول: قام إلّا زيدًا؛ لانّ ذلك يؤدّي إلى بقاء الفعل بلا فاعل))[١٧].

والحقيقة أنّ الاستثناء المفرّغ لا يقع إلّا في الكلام المنفي، وهو أمرٌ كثُر فيه، غير أنّه لا ينبغي التسليم بهذه القاعدة المُطلقة، فقد ورد استثناء مفرّغ في الكلام الموجب في القرآن الكريم في (ثلاثة عشر) موضعًا، كما أحصاها الدكتور (عبد الخالق عضيمة)، وهذه الكثرة تضطرّنا بالقول بعدم قبول التأويل، وممّا أحصاه الدكتور (عبد الخالق عضيمة) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الخَاشِعِيْنَ﴾[سورة البقرة: من الآية: ٤٣]، و﴿وَإِنَّها لَكَبِيْرَةٌ إِلاَّ عَلَى الَّذِيْنَ هَدَى اللهُ﴾[سورة البقرة: من الآية:١٤٧]، و﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُم حَتَّى تُؤْتُونِي مَوْثِقًا مِنَ اللهِ لَتَأْتُنِنِي بِهِ إِلاَّ أَنْ يُحَاطَ بِكُم﴾[سورة يوسف: من الآية: ٦٦].

وهذا الإثبات المؤكّد بـ (أنْ) و(اللام)، أو بالقَسَم ونون التوكيد ما لا يسوغ حمله على النفي[١٨]، والغريب أنّ النُحاة يُغمِضون أعينهم أمام مثل هذا التركيب، ويمرّون على هذه الآيات مرّ الكرام، وكأنّه لم يكن فيها أمرٌ يُخالف ما وضعوه من قواعد، حتّى أنّ النُحاة الأوائل لم يشيروا إليها ولو إشارة واحدة، وحتّى الذين ذكروا الآيات من بعدهم كـ (مكي بن أبي طالب القيسي)، و(ابن البركات الأنباري)، يكتفون بإعراب (إنّها) وبيان وقوع اللام ودلالتها، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّها لَكَبِيْرَةٌ إِلاَّ عَلَى الخَاشِعِيْنَ﴾[سورة البقرة: من الآية: ٤٣]، من غير أن يتطرّقوا إلى بيان نوع الاستثناء[١٩].

وصرّح العُكبريّ برفض هذا الأصل من وقوع الاستثناء المفرّغ في الكلام الموجب، قال في إعراب الآية المُباركة: ((و(إلّا) دخلت للمَعْنَى ولم تَعمَل؛ لأنّه ليس قبلها ما يتعلّق بكبيرة ليستثني منه، فهو كقولك: هُو كبيرٌ على زيدٍ))[٢٠].

والظاهر أنّ: ((أبا البقاء لا يُريد أن يُقرَّ بأنّ الاستثناء المفرّغ جاء ها هنا موجبًا ومؤكّدًا أيضًا؛ لأنّه يُخالف ما تأصّل وثبتَ لديه ولدى غيره من النحويين، فـ (إلّا) داخلة للمعنى، ودخولها لمجرّد المعنى أمر عجيب، إذ من المُسلّم به أنّ (إلّا) حرف معنى، ولا يتجرّد من معناه في كلّ صور الاستثناء، وإلّا فما الذي يحمل على استعماله؟ ثمّ أن يكون لمجرّد المعنى، ولا يتحدد منه نوع الاستثناء، فذلك مورد العجب ومبعثه، ولا ريب أنّ تأويله ما في الآية على أنّه مثل (كبُرَ على زيد)، دون أن يكون في هذا التقدير أداة استثناء، إنّما هو إقرار منه بأنّ ما في الآية هو استثناء مفرّغ، إذ من شأن الاستثناء المفرّغ استواء الكلام بعد حذف النفي و(إلّا) على الصورة التي يكون ما بعد (إلا) معمولًا لشما قبلها))[٢١].

ونقل أبو حيّان الشيء نفسه، إذ أنكر مجيء الاستثناء على هذه الشاكلة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾[سورة البقرة: من الآية: ١٤٧]، فمنع أن يُقال عن هذه الآية أنّ فيها استثناءً؛ لأنّه لم يُسبق بنفي أو شبهه، وإنّما سبقه إيجاب[٢٢].

فالظاهر أنّ أبا حيّان يلتزم بما وضعه النحاة من قواعد، من غير أن يكترث من مجيء الاستثناء في هذه الآية على غير ما وضعوا وأصّلوا له من أحكام.

وحاول ابن الحاجب والرضي ان يوفّقا بين الأصل النحويّ والنصّ القرآني، فأقرّا بجواز مجيء الاستثناء المفرّغ في الكلام الموجب بشرط الإفادة، من غير أن يشيرا إلى النصوص القرآنيّة في هذا المجال، فذكرا جواز مجيئه على هذه الصورة في الفضلات بشرط الإفادة[٢٣]، وبيّن الرضيّ وجه الإجازة في شرح كافيّته إذ ذكر بقوله: ((إنّه لا يجوز أن تقرأ الإيام كلّها إلّا يومًا، بخلاف ضربني إلّا زيدً، فإنّه لا يستقيم ان يضربه كلّ أحد ويستثني زيدًا))[٢٤].

والذي نخلص إليه بعد هذه النصوص المُباركة أنّه لا يضرّ من وقوع الاستثناء المفرّغ في الكلام المثبت والمنفي، ولا سيّما أنّ ابن الحاجب والرضي، ومن وافقهما جوّزا مجيئه مثبتًا بشرط الفائدة، ولا شكّ أنّ الفائدة متحققة من النصوص الثلاثة عشر القرآنيّة، التي أحصاها الدكتور (محمد عبد الخالق عضيمة)، والقبول بهذا الاصل يوسّع القاعدة النحوية، ولا يُخالف المعنى، مع التسليم بأنّ الاستثناء المفرّغ ورد أكثر من المثبت، وأمّا ما وضعه النحاة من

أحكام وأصول، فلا شكّ أنّها قاصرة أمام ما ورد من النصوص القرآنيّة التي تجابه أصولهم وتنتقضها.

وممّا يُؤيّد هذه الحقيقة، أنّ الاستثناء المفرّغ في الموجب ورد في الشعر الفصيح كثيرًا، منها قول الشاعر[٢٥]:

أَلَا قَدْ أَرَى إِلّا بُثَيْنَةَ هَهُنا لَنَا بَعدَ ذا المُصطافِ والمُتربّعِ

وقول الآخر[٢٦]:

فلو كنتُ بالعنقاءِ أو بأسومِها لَخِلتُكَ إلاّ أنْ تصدَّ ترانِي

وقول الآخر[٢٧]:

فَلَمَّا أنْ فقدْتُ بَنيس سَعيْدٍ فَقَدتُ الوِدَّ إلّا باللِسَانِ

وهذه الشواهد الكثيرة، لا شكّ أنّها لا تقبل التأويل، وإنْ اضطررنا إلى تأويلها، فهذا يُخالف أصلًا نحويًا، وهو عدم التأويل أولى من التأويل، فضلًا عن أنّ التأويل يعقّد القاعدة النحويّة، ولا يُلجأ إليه إلّا للضرورة، فلا سبيل لإنكار هذا الاستثناء، وليس لقادح أن يقدح بصحّته.

ثالثًا: وقوع الماضي حالًا من غير (قد):

اختلف النحاة في وقوع الفعل الماضي حالًا من غير (قد)، فذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك مطلقًا، ووافقهم الاخفش من البصريين، ومنع البصريون ذلك، وأجمعوا على أنّه إذا كان الماضي معه (قد) أو كان وصفًا لمحذوفه، فإنّه يجوز أنْ يقع حالًا[٢٨].

وعلى مذهب وقوع الفعل الماضي حالًا من غير (قد) حمل الفرّاء قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [سورة البقرة: من الآية: ٢٨]، والمعنى عنده على تقدير: وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجُز مثله في الكلام، ألا ترى أنّه قال: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [سورة يوسف: من الآية: ٤٧]، والمعنى: فقد كذبت.

وقولك للرجل: أصبحت كثر مالك. لا يجوز، إلّا وأنت تريد: قد كثُرَ مالك، لأنّهما جميعًا قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلّا بإضمار (قد)، أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [سورة النساء: من الآية: ٤٩]، والمعنى: قد حصرت صدورهم[٢٩].

والظاهر أنّ الفرّاء يذهب إلى أنّ الماضي لا يصحّ أن يقع حالًا، إلّا إذا سُبِقَ بـ (قد) ظاهرة أو مقدّرة؛ لأنّها تُقرّب الماضي إلى الحال، لذلك جاءت مقدّرة عنده في كلّ ما قِيل[٣٠].

ووقوع جملة الماضي حالًا من غير (قد) ظاهرة أمر مستقبح عند المبرّد[٣١].

ولا ضرورة لهذا الوصف لورود ذلك كثيرًا في فصيح القرآن الكريم وكلام العرب.

وذهب الطبريّ مذهب الفرّاء فذكر انّ قوله: ﴿وَكُنتُم أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾، **على محلّ الحال، وفيه إضمار (قد)، ولكنّها حذفت لما في الكلام من الدليل عليها**[٣٢].

والذي ذهب إليه أكثر النُحاة إلى أنّ (الواو) في ﴿وَكُنتُمْ﴾، **هي واو الحال، وأضمر (قد) والتقدير: وقد كنتم**[٣٣].

وحجّة البصريين المانعين لوقوع الماضي حالًا من غير (قد)، أنّه كما لا يجوز أن تقول: جاء زيد سيركب. لعدم دلالته على الحال، فكذلك لا يجوز وقوع الماضي حالًا، فلا تقول: جاء زيدٌ ضحِك. بمعنى ضاحكًا، لعدم دلالته على الحال ايضًا، إلّا إذا جاءت معه (قد) جاز ذلك لأنّها تقربّه من الحال، ألا تراك تقول: قد قامت الصلاة، أي: قرب حال قيامها، وكما لا يجوز أن يقترن به (الآن)، أو (الساعة)، فلا تقول: قد نام زيدٌ الآن، أو الساعة[٣٤].

وإنّ العلّة من ذلك هي منحصرة في أنّ الفعل الماضي لا يدلّ على الحال، وذلك فإنّه لا يصحّ أن يوضع موضع الحال، إلا ما يصلح أن يُقال فيه ألآن أو الساعة. كما ذهبوا إلى أنّ الحال وصفٌ لهيئة الفاعل والمفعول به، فكيف يكون الماضي وصفًا لهيئة الاسم، وقد انقضى، وما كان قد انقضى وانقطع يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به، وذلك أنّ الحال وصف هيئة الفاعل والمفعول به كان غير موجود، فكيف يصلح أن يكون هيئة[٣٥].

أمّا السيوطي فقد أوجب ـ هو الآخر ـ اقتران (قد) بالفعل الماضي المثبت المتصرّف غير التالي بـ (إلّا)، أو المتلو بـ (أو) العاري من الضمير ظاهرة أو مقدّرة، وأيّد مذهبه هذا بطائفة من الآيات القرآنيّة، والشواهد الشعريّة، منها كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَا حُرِّمَ عليْكُم﴾[سورة **الأنعام: من الآية: ١١٩]، وقوله جلّ شأنه** ﴿وَقَد بَلَغْتُ مِنَ الكِبَرِ عِتِيًّا﴾[سورة **آل عمران: من الآية: ٤٠]، ومن المقدرة، قوله تعالى:** ﴿أَوْ جَاءُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾[سورة **النساء: من الآية: ٩٠]، قد حصرت صدورهم**(٣٦).

وقد نقل العلماء عن الأخفش والكوفيين إجازتهم وقوع الجملة الماضية حالًا بغير (قد)(٣٧).

وتابعهم في ذلك الزمخشريّ، وراح يتأوّل ذلك، فذكر أنّ (الواو) في قوله ﴿وَكُنتُم أَمْوَاتًا﴾، **حال، وصحّ وقوع الماضي حالًا على إضمار (قد)، ولم تدخل (الواو) على** ﴿وَكُنتُم أَمْوَاتًا﴾ **وحده، ولكن على جملة** ﴿وَكُنتُم أَمْوَاتًا﴾ **إلى** ﴿تُرْجَعُون﴾، **كأنّه قِيل: كيف تكفرون بالله وقصّتكم هذه وحالكم أنّكم كنتم أموتًا نُطفًا في أصلاب آبائكم، فجعلكم أحياء، ثمّ يميتكم بعد هذه الحياة، ثمّ يحييكم بعد الموت، ثمّ يُحاسبكم، فإن قلت: بعض القصّة ماضٍ وبعضها مستقبل، والماضي والمستقبل كلاهما لا يصحّ أن يقع حالًا، حتى يكونا فعلا حاضرًا وقت وجود ما هو حال عنه، فما الحاضر الذي وقع حالًا؟ قلت: هو العلم بالقصّة، كأنّه مثل: كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصّة أوّلها وآخرها**(٣٨).

وردّ أبو حيان على مذهب الزمخشري وذكر أنّه حمله على هذا التقدير اعتقاده بأنّ جميع الجمل مندرجة في الحال، إذ يحتمل أن يكون الحال قوله: (وكنتم أمواتًا فأحياكم)، ويكون المعنى: كيف تكفرون بالله وقد خلقكم، فعبّر عن الخلق بقوله تعالى: ﴿وَكُنتُم أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُم﴾، **ولمّا كان مركوزًا في الطباع، ومخلوقًا في العقول، هو أنْ لا خالق إلّا الله، كانت حالًا اقتضت أن لا تجامع الكفر، فلا تحتاج إلى تكلّف، وأنّ الحال هي العلم بهذه الجملة**(٣٩).

وأشار في موضع آخر إلى أنّ الآية لم تحتج إلى إضمار (قد) لكثرة وقوع الماضي حالًا من دونها، وجوّز القياس عليه[٤٠].

ويبدو أنّ الزمخشريّ استطاع أن يوفّق بين ما تمثّل في الآية على نحوٍ ظاهرٍ، وما تقرر لديهم من عدم ارتضاءهم لذلك، وتقدير طول الكلام الذي دخلت عليه (الواو) لا يُغيّر حقيقة أنّها دخلت على الفعل الماضي، وكأنّ التقدير: كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصّة، لا يتّفق مع ظاهر الآية، فقد جعل (الواو) داخلة على جملة اسمية، و(الواو) في الآية داخلة على فعلٍ ماضٍ، والأمر مختلف تمامًا، والأيسر الإقرار بجواز دخول (واو) الحال على الفعل الماضي، وقد تكرر ذلك في مواضع ليست بالقليلة[٤١].

والظاهر أنّ مذهب الكوفيين والأخفش هو السائغ والارجح لوجوه:

الاول: قراءة يعقوب الحضرمي (حصرت صدورهم)[٤٢]، أي أتى بالحال مصرحًا به.

الثاني: كثرة ورود ذلك في كلام العرب، والكثرة توجب القياس، وتبعد التأويل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾[سورة آل عمران: من الآية: ١٦٨]، **أي: أتى بالفعل الماضي ﴿وَقَعَدُوا﴾ حالًا من غير أن يسبق بـ (قد)، ومن كلام العرب قول أبي صخر الهذلي**[٤٣]:

وَإِنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزّةٌ كَمَ انتَفَضَ العُصْفُورُ بَلّلهُ القَطْرُ

فأتى بـ (بلله) من غير أن يسبق بـ (قد)[٤٤].

الثالث: إنّ القياس عندهم هو أنّ كلّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالًا للمعرفة، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة لنكرة، نحو: مررتُ برجلٍ قعدَ وغلامٍ قام، فينبغي أن يجوز وقوعه حالًا للمعرفة، نحو: مررتُ بالرجل قعد، وبالغلام قام[٤٥].

الرابع: أنّهم أجازوا وقوع الماضي للاستقبال[٤٦].

وهذا كلّه يعني أنّ وقوع الماضي للدلالة على الحال أولى؛ لأنّ التقارب الزمني بين الماضي والحال أكثر مما هو بين الماضي والمستقبل، إضافة إلى أنّهم لم يُجوّزوا ظاهر

النص، ولم يقدّروا محذوفًا، بل حافظوا على نسق النص الذي استغنت ألفاظه عن (قد) ليدلّ النص على الحال، وهذا أولى من التقدير لأنّه الأصل(٤٧).

وإنّ كثرة الشواهد توجب عدم إنكار ذلك لمجيئه في أفصح الكلام، وهو كلام الله تعالى، فلا حاجة في أن نلتمس تخريجًا له، أو نحمله على تقدير محذوف؛ لأنّ ذلك يبعد الثقة بالقواعد التي أصّلها العلماء، ويُجيز البحث عن التقديرات لِما تقتضيه الضرورة في ذلك(٤٨).

رابعًا: عَلِمَ بمعنى (عرف):

الاصل في (عَلِم) أن تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: علمتُ الجو صحوًا، ولكنّها تأتي متعدّية إلى مفعولٍ واحد، وهي ـ والحالة هذه ـ تكون بمعنى (عرف)، ولهذا فقد أجمع علماء العربية على أنّ (عَلِمَ) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[سورة **البقرة: الآية: ٦٥]، بمعنى (عرف)، وتعدت إلى مفعول واحد، بدل المفعولين، وأوّل من صرّح بهذا سيبويه، بقوله: ((وقد يكون (علمتُ) بمنزلة (عرفتُ)، لا تريد إلّا عِلْمَ الأول، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِم لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُم﴾**[سورة **الأنفال: من الآية ٦٠]، فهي ههنا بمنزلة عرفت))**(٤٩).

وإلى هذا ذهب الأخفش، وحمل الآية على مثل قولك: (ولقد علمتُ زيدًا، ولم أكن أعلمه، أي عرفته، ولم أكن أعرفه، وأشار إلى أنّك إذا أردت تلك الدلالة على اليقين، الناصبة لمفعولين، قلت: (قد علمتُ زيدًا ظريفًا)؛ لأنّك تحدّثت عن ظرفه، فلو قلت: (قد علمتُ زيدًا)، لم يكن كلامًا(٥٠).

فـ (الذين) في قوله تعالى **﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ﴾، في موضع نصب، إذ لا تحتاج (علم) إلى مفعول ثانٍ إذا كانت (علمت) هنا بمعنى (عرفت)، وقوله (جلّ شأنه) ﴿اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾[البقرة:٦٥]، صلة ﴿الَّذِينَ﴾**(٥١).

وبيّن السيرافي إنّ في (علم) معنيين، فإنْ أردتَ به معرفة الاسم، ولم تكن عارفًا به من قبل، تعدّى إلى مفعولٍ واحد، وصار بمنزلة (عرفت)، فإذا قلت: (علمتُ زيدًا اليوم)، فمعناه: عرفته اليوم، ولم تكن عارفًا به من قبل، وبهذا المعنى فسّر قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾، أي: **عرفتموهم. وإنْ أردت أن يكون العلم واقعًا في الثاني، كقولك: (علمتُ زيدًا منطلقًا اليوم)، وقد كنت عارفًا (زيد) من قبل، غير أنّك لم تكن عارفًا بانطلاقه، فحدث لك علم اليوم بانطلاقه**[٥٢].

ولا شكّ أنّ اختيار (العلم) في هذه الآية المباركة بمعنى (العرفان) فيه دلالة إيحائيّة، تحمل معنى التحذير والتهديد، كأنه يقول: إنّكم تعلمون ما أصاب الذين استحلّوا أخذ السمك في يوم السبت من العقوبة، فاحذروا لكيلا يصيبكم مثل ما أصابهم[٥٣].

وحقيقة تعدّي (العلم) في الآية المباركة إلى مفعول واحد يرجع إلى أمرين اثنين:

الأول: وصول صور الموجودات في النفس كالمعرفة بذات الشيء.

والآخر: الحكم بوجود الشيء لشيء هو موجود له، أو الحكم بنفي شيءٍ عن شيء، وهو منتفٍ عنه، فالأول يُقال له: (معرفة) و(علم) فيتعدّى إلى مفعولٍ واحد، وعليه خرّج الآية المباركة السابقة، والثاني: يقال له (علمٌ) ولا يُقال له (معرفة)، ويتعدّى إلى مفعولين، لا يصحّ الاقتصار فيه على أحدهما من حيث أنّ ذلك يقتضي اثبات حكم أو نفي حكم معلوم[٥٤].

ممّا تقدّم يتّضح أنّ العلماء مجمعون على ورود (علم) بمعنى (عرف) في هذه الآية المباركة، في غيرها بشكل لا يقبل التأويل، حتّى يرى الرضي أنّه لا فرق بين الفعلين من جهة الدلالة المعنوية، فمعنى (علمتُ أن زيدًا قائمٌ)، و(عرفتُ أنّ زيدًا قائم) واحد، إلّا أنّ (عرف) لا تنصب جزئي الجملة الاسمية كما ينصب (علم)، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنّهم قد يُخضعون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر[٥٥].

وهذا الذي ذهب إليه الرضي غير صحيح، بدليل ما ذكره السيرافي من أنّ (علم) ، إنْ أردت به معرفة الاسم لم تكن عارفًا به من قبل، تعدّى إلى مفعولٍ واحد، وإن كانت (علم)

قلبيّة فقلت: (علمتُ زيدًا منطلقًا اليوم)، وقد كنت عارفًا بـ (زيد) من قبل، غير أنّك لم تكن عارفًا بانطلاقه، فحدث لك العلم اليوم بانطلاقه(٥٦).

والعلم يتعلّق بالصفات، نحو: (علمتُ أنّ زيدًا قائم)، أي: علمتُ اتصاف زيد بالقيام، لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيد في نفسه، والمعرفة تتعلق بالذوات، أي أنّ (علم) العرفانية لا تتعلق إلّا بالمعاني نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[سورة النحل: من الآية: ٤٧٨]، **ومعنى (عرفتُ أنّ زيدًا قائمٌ)، عرفت القيام في نفسه، اتصاف زيد به، وبين المعنيين فرق ظاهر**(٥٧).

والذي نخلص إليه: أنّ (علمَ) على ضربين: **ضربٌ** بمعنى (عرف) وهو متعدٍ إلى واحد حينما تكون المعرفة متعلقة بالمفعول الاول. **وآخر**: متعدٍ إلى مفعولين، حينما يكون العلم بصفات المفعول الأول لا به، وهكذا فرّق معظم النحاة بين المعنيين، والقرآن الكريم يعبّر بكل فعل لمعنى مراد ومقصود لذاته، ويذهب الدكتور فاضل السامرائي هنا إلى أنّ **(علم)** ليست بمعنى **(عرفتم الذين اعتدوا في السبت)**؛ لأنّ بينهم وبين كفّار قريش أزمان متباعدة(٥٨)، وإنّما المُراد: أنّكم عرفتم وعلمتم صفاتهم، وقد تحمل الآية معنى العلم والمعرفة معًا، فكأنّ الله (تعالى) أراد أن يقول: إنّكم عرفتم الذين اعتدوا بالسبت من خلال معرفتكم لأبنائهم الذين استمروا على خداع أجدادهم ومراوغتهم، أو قد تكون بمعنى (العلم)، والعلم هو أنّكم علمتم بأخبارهم وصفاتهم من خلال الكتب المقدسة التي تقرؤونها، والله أعلم.

الخاتمة

بعد الفراغ من بيان الأصول النحوية التي استنبطها النحاة من سورة البقرة، يمكن أن ألخص أبرز ما توصلت إليه من نتائج على النحو الآتي:

١) إنّ بعض النحاة بنوا قواعد نحوية جديدة، معتمدين على النص القرآني، وإنْ كانت مخالفة لإجماع النحاة، كورود الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب، ووقوع الماضي حالًا من غير (قد)، والعطف على الضمير المستتر من غير وصل، وهذه القواعد

ينبغي قبولها، وإنْ ردّها بعض النحويين، كما فصّلنا ذلك في متن البحث؛ لأنّ القاعدة النحوية تسير خلف النص القرآني وليس العكس.

٢) طعن بعض النحاة ببعض القراءات، ورموا أصحابها باللحن، وهذا الطعن مردود؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة يجب الاعتماد عليها بوصفها ثروة نحوية بعد نزول القرآن الكريم.

٣) جعل النحاة القرآن الكريم الأصل الأول في استنباط الأحكام، والقياس عليها في تقعيد القواعد، وكلام العرب يُعدّ بالمرتبة الثاني في الفصاحة عندهم.

٤) مثّلت القراءات القرآنية ثروة نحوية اعتمد عليها النحاة في تقرير ما وضعوه من أحكام متواترة كانت أم شاذة تلك القراءات.

٥) إنّ كثيرًا من القواعد التي استنبطها النحاة من سورة البقرة كانت مخالفة لما أصلوه من قواعد، وكان الأولى أن يعتمدوا على القرآن في تأصيل القاعدة النحوية، وإنْ كان الكثير من كلام العرب يخالف النص الشريف.

٦) توسّع كثير من المحدثين في الرد على النحاة الذين طعنوا بالقراءات القرآنية، ووصفوا أصحابها بالوهم واللحن، وعدّ القراءة سنّة متّبعة يجب قبولها، وقد عاب بعض المحدثين على الأوائل من أنّهم لم يستثمروا القرآن الكريم استثمارًا كاملًا في التقعيد والتأصيل.

Abstract

The Effect of Surat Al Baqarah in Devising Grammatical Rules

A Ph. D. dissertation extracted research

Ph. D. Candidate **Supervisor**

Ayah Ihsan Sadiq **Prof. Hussein Ibrahim Mubarak (Ph.D.)**

Keywords: devise, Grammatical rules, Surat Al Baqarah

Grammar is a science derived from the words of the Arabs, and it is imperative for the grammarians to have evidence on which to base their rules and assets and then measure them. There is no doubt that the Quran readings were the first article in the complexity. Thus, it is hard finding a grammatical book without the Quran as a large share of inference. From the book of Sibawayh to this day, the

verses of Surat Al-Baqarah have been a rich aspect of the inference, varying in the grammatical between multiplier and less. Then they supported the grammatical rule, including what was heard from the words of the Arab poetry and prose, inferred to prove that the Quran came to the Sunnis of the Arabs in her words, has been devised from the rules of grammar Al-Baqarah will refer to some of briefing.

الهوامش

(١) كتاب سيبويه: ٢/٣٧٧-٣٧٨.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣/٢١٠.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ١/٤٦.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/١٤٢، واللمع في العربية: ٩٦.

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي: ١١٦.

(٦) ينظر: المحتسب: ١/٣١٥.

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة. ديوانه: ٤٩٠.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (مسألة: ٦٦): ٣/٣٨٩.

(٩) ينظر: معاني القرآن: ٣/٩٥، وجامع البيان: ٢٢/٥٠٠، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء (رسالة): ٣٥٩.

(١٠) يُريد القراءة الثانية قراءة اليزيدي بالنصب من غير فصل بالضمير. ينظر: مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: ٤٧.

(١١) معاني القرآن: ١/٣٠٤، ودراسة في النحو الكوفي من خلال كتاب معاني القرآن للفرّاء (رسالة): ٣٥٩-٣٦٠.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٣٧١، ومغني اللبيب: ١/٧٥٤ -٧٥٥، والدر المصون: ١/٢٧٩.

(١٣) ينظر: البحر المحيط: ١/٢٥٢.

(١٤) ينظر: التصريح على التوضيح: ٢/١٨٧-١٨٨.

(١٥) ينظر: توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب، تأصيل وتطبيق ومنهج (أطروحة): ٢٠٦-٢٠٧.

(١٦) ينظر: نماذج من المشكلات النحوية (بحث): ٩-١٠.

(١٧) شرح جمل الزجاجي: ٢/٣٨٦، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/١٥٠٢، والتذييل والتكميل: ٨/١٧٥، وهمع الهوامع: ٣/٢٥١.

(١٨) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٢٣٤.

(١٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٩٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/٧٩، والنحويون والقرآن: ٦٥.

([٢٠]) التبيان في غريب إعراب القرآن: ٥٩/١.

([٢١]) النحويون والقرآن: ٦٦.

([٢٢]) ينظر: البحر المحيط: ١٨/٢.

([٢٣]) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٣٧٩/١.

([٢٤]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٦/٢، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٢١/٢، ومعاني النحو: ٢٤٨/٢.

([٢٥]) البيت لجميل بثينة. ديوانه: ٧٨.

([٢٦]) البيت لمحمد بن عبد الله النُميري. ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٧٨/٥.

([٢٧]) البيت لأحمد بن يحيى. ينظر: أمالي القالي: ٢٣/١.

([٢٨]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (مسألة: ٣٢): ٢٠٥/١.

([٢٩]) ينظر: معاني القرآن: ٢٤/١.

([٣٠]) ينظر: التأويل النحوي في كتاب معاني القرآن للفرّاء (رسالة): ٩٢.

([٣١]) ينظر: المقتضب: ١٢٣/٤-١٢٤.

([٣٢]) ينظر: جامع البيان: ٤٢٧/١.

([٣٣]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٠٧/١، وإعراب القرآن (النحاس): ٤١/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٥/١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٤٩/١.

([٣٤]) ينظر: شرح المفصّل: ٢٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٤/٢.

([٣٥]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (مسألة: ٣٢): ٢٠٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٦.

([٣٦]) ينظر: همع الهوامع: ٣٢٥/٢.

([٣٧]) ينظر: المقتضب: ١٢٤/٤، وهمع الهوامع: ٣٢٦/٢.

([٣٨]) ينظر: الكشاف: ١٢١/١-١٢٢.

([٣٩]) ينظر: البحر المحيط: ٢٠٩/١-٢١٠، والدر المصون: ٢٣٩/١.

([٤٠]) ينظر: المصدر نفسه: ٤٨٣/٧.

([٤١]) ينظر: النحويون والقرآن: ٤٨.

([٤٢]) ينظر: معاني القراءات: ٣١٤/١.

([٤٣]) شرح أشعار الهذليين: ٣٨٤.

([٤٤]) ينظر: الأوجه الإعرابية في سورة البقرة، تعددًا وترجيحًا (رسالة): ٧٣.

([٤٥]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة: ٣٢): ٢٠٦/١.

([٤٦]) ينظر: همع الهوامع: ٤٣/١.

([٤٧]) ينظر: التأويل النحوي في كتاب معاني القرآن للفرّاء (رسالة): ٩٣.

(٤٨) ينظر: تعدد الأوجه الإعرابية في سورة البقرة تعددًا وترجيحا (رسالة): ٧٤.

(٤٩) كتاب سيبويه: ٤٠/١، ٢٣٧، والمقتضب: ١٨٩/٣.

(٥٠) ينظر: معاني القرآن: ١٠٩/١، وجامع البيان: ١٦٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٤٨/١، وتأويلات أهل السنّة: ٤٧٨/١، والحجّة للقراء السبعة: ٦٠/٣، ٤٣٤.

(٥١) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٩٥/١.

(٥٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٥٢/١-٤٥٣، والمحتسب: ١١١/١-١١٢، والمحرر الوجيز: ١٥٩/١.

(٥٣) ينظر: بحر العلوم: ٦١/١.

(٥٤) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٢١٩/١، والجامع لأحكام القرآن: ٤٣٩/١.

(٥٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/٤.

(٥٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٥٢/١-٤٥٣.

(٥٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤ /١٥٥، وحاشية الصبّان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: ٤٦/٢.

(٥٨) معاني النحو: ٩/٢.

المصادر والمراجع:

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **إعراب القرآن:** أبو جعفر النحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- **آمالي ابن الحاجب:** جمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر الدين صالح سليمان قدارة، دار عمّان، الأردن، (د.ط)، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- **آمالي القالي:** أبو عليّ القالي (ت٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب العصريّة، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- **الأوجه الإعرابية في سورة البقرة تعددًا وترجيحًا:** يحيى صالح البركاني (رسالة ماجستير)، بإشراف: د. محمد حسني، جامعة مؤتة، ٢٠٠٥م.

- **الايضاح العضدي:** أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، دار التأليف، مصر، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- **الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **بحر العلوم:** أبو الليث السمرقندي (ت٣٧٧هـ)، (د.ط)، (د.ت).
- **البحر المحيط في التفسير: أبو حيّان الأندلسي،** تحقيق: محمد صدقي، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- **البرهان في علوم القرآن:** بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- **البرهان في علوم القرآن:** بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- **البيان في غريب إعراب القرآن:** أبو البركات الانباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقّا، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، (د.ط)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي (رسالة):** علي بن يحيى بن أحمد، بإشراف: د. سعد بن حمدان الغامدي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ.
- **تأويلات أهل السنّة:** أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي سلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- **التبيان في إعراب القرآن:** أبو البقاء العُكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، (د.ط)، ١٣٩٧هـ/١٩٧٦م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:** أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- **التحصيل لفوائد كتاب التفصيل:** أبو العبّاس المهدوي (ت ٤٤٠هـ)، تحقيق: محمد زياد طاهر، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلاميّة، قطر، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **التصريح بمضمون التوضيح في النحو:** الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- **تفسير الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ):** تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- **توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب (تأصيل وتطبيق ومنهج):** زمزم أحمد علي (أطروحة دكتوراه)، بإشراف: د. أحمد محمد ناصر، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- **جامع البيان من تأويل آي القرآن:** ابن جرير الطبري (ت٣١١هـ)، تحقيق: أحمد محمود شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- **الجامع لأحكام القرآن:** أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم الطفيش، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- **حاشية الصبّان (ت١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني (ت٩٠٠هـ) على ألفية ابن مالك:** دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- **الحجّة للقرّاء السبعة:** أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاجي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:** السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم:** د. محمد عبد الخالف عضيمة (ت ١٤٠٤هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

- **ديوان جميل بثينة**، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة:** عمر بن أبي ربيعة (ت ٩٣هـ)، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **شرح الرضي على الكافية:** رضي الذين الاستر آبادي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة فازيونس، بنغازي، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **شرح المفصّل:** ابن يعيش (ت٦٤٦هـ)، المطبعة المنيرية، (د.ط)، (د.ت).
- **شرح جمل الزجاجي:** ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت).
- **شرح كتاب سيبويه:** ابو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- **في النحو الكوفي من خلال كتاب معاني القرآن للفرّاء:** المختار أحمد الديرة، دار قتيبة، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- **الكامل في اللغة والأدب:** أبو العبّاس المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **كتاب سيبويه:** سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **الكشّاف:** جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **اللمع في العربية:** أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط)، (د.ت).
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها:** أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، (د.ط)، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:** ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع:** ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- **مشكل إعراب القرآن:** مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **معاني القراءات:** أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كليّة الآداب، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- **معاني القرآن وإعرابه:** أبو اسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **معاني القرآن:** أبو زكريا الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أمجد يوسف البنجاني، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح اسماعيل الشبلي، دار المصرية، ط١، (د.ت).
- **معاني النحو:** د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- **مغني اللبيب:** جمال الدين ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، و د. محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **المقتضب:** أبو العبّاس المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- **نماذج من المشكلات النحوي (بحث):** خليل إبراهيم حمودي (بحث)، مجلة كلية الإمام الاعظم، ع ٤، ٢٠١٧م.
- **همع الهوامع في شرح:** جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ط)، (د.ت).